

الخط الإستراتيجي المطلوب لمواجهة التحديات

الخط الإستراتيجي المطلوب لمواجهة التحديات

قراءات في إستراتيجيات التقريب: إستراتيجيتا "الإيسيسكو" و"المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية" نموذجا: (الخط الإستراتيجي والأهداف المنشودة)

أ.د. علي بن مبارك*([1])

باحث ومفكر إسلامي - تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

يندرج هذا العمل ضمن مشروع فكريّ يهتمّ بتجارب التقريب وما أفرزته من رؤى وتصوّرات، ولقد اخترنا الاشتغال في هذا المقال على استراتيجيات التقريب لما تمثّله من مادّة معرفية وثقافية مفيدة في تبيين رهانات التقريب وتحدياته، وتناولنا بالدّرس تحليلا ونقدا وثيقتين مهمّتين حملتا كلاهما عنوان "إستراتيجيا التقريب بين المذاهب الإسلامية"، أصدرت الوثيقة الأولى([2])، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) سنة 2004 وهي في الأصل الوثيقة التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثلاثون لوزراء الخارجية، أمّا الوثيقة الثانية([3])، فتتمثّل في أعمال المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية

الذي نطّقه المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

ولقد مثّلت إستراتيجية "الإيسيسكو" مشروعاً تبنته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وعرضته للمناقشة على المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثلاثين المنعقد في طهران (ماي 2003) ([4])، ولقد نبّه مدير عام الإيسيسكو (عبد العزيز بن عثمان التويجري) في تقديمه بأنّ هذه الإستراتيجية تندرج ضمن مجموعة من الإستراتيجيات ([5])، تبذّرها المنظّمة وعملت على تحقيقها، وهذا يجعلنا لا نتعامل مع هذا المشروع باعتباره مشروعاً معزولاً عن سياقه بل يندرج ضمن هاجس أعمّ ورؤية أشمل تبذّرها (أو هكذا يبدو) الإيسيسكو، ولكنّ السؤال الإشكاليّ الذي يراود كلّ باحث ولم نجد جواباً عنه في تقديم "التويجري" وفي مختلف أقسام "الإستراتيجية" المقترحة، يتعلّق بالعلاقة بين الإستراتيجيات المختلفة وبرصد الخيط الخفيّ الواصل بينها، فما العلاقة مثلاً بين الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي (1991) وإستراتيجية تطوير التربية الإسلامية في البلاد الإسلامية من جهة وإستراتيجية التقريب (2003) من جهة ثانية.

ولقد قُسمت إستراتيجية الإيسيسكو إلى ستة فصول ([6])، حاولت من خلالها أن تلمّ بكلّ ما يهمّ "التقريب بين المذاهب الإسلامية" ولكنّ القسم النظريّ التعريفيّ المتمثّل أساساً في الفصلين الأوّل والثاني هيمن على الإستراتيجية واستأثر بقراءة أربعة أخماس الكتاب، وسيكون لهذا البعد التنظيريّ المبالغ فيه انعكاساً على الإستراتيجية المقترحة من حيث أدائها وكيفية تطبيقها وتحويلها على سلوك اجتماعيّ.

ولئن عكست إستراتيجية "الإيسيسكو" مشروعاً رسمياً تبنته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة فإنّ إستراتيجية المجمع العالمي لم تكن غير مجموعة من مقالات قدّمت في إطار المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية ([7])، وهي مقالات متفاوتة من حيث الأهمية ومن حيث علاقتها بموضوع المؤتمر، وبدت لنا هذه التجربة متميّزة عن السابقة إذ ساعدنا التعريف بأصحاب المقالات على تبيّن التمثّلات الكامنة في مشروع المجمع، وهي تمثّلات وإن بدت مختلفة ومتباينة فإنّها عكست جميعها أصواتاً تطوق إلى منشود

طالما شغل رؤاد التقريب منذ بداياته مع جماعة التقريب بالقاهرة إلى أيّامنا هذه.

ولقد بوّب المشرفون على تنظيم المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية المداخلات المقترحة ضمن سبعة فصول ([8])، كانت بمثابة المحاور الكبرى، وجدير بالملاحظة أنّ النتائج العلمية التي سنخرج بها من خلال تحليل "إستراتيجية" المجمع ستكون نسبية لا بدّ من تدقيقها في مستويات أخرى من البحث وذلك أنّنا سنكتفي بالنصوص العربية وسنهمل بقية النصوص التي قدمت باللّغة الفارسية والانكليزية، ولعلّ الرؤية تكتمل إذا تناولنا كلّ النصوص وهذا عسير التحقق في هذه المرحلة.

ونظرا لصعوبة تحليل كلّ ما ورد في خطاب الإستراتيجيتين فإنّنا سنحصر عملنا في قسمين نراهما أساسيين في طرح مسألة التقريب والخطط الإستراتيجية المتعلّقة بها وسنهتمّ في القسم الأوّل بـ " طبيعة الإستراتيجية ومدى الحاجة إليها " وسنبحث فيه كيف فُهمت الاستراتيجيات؟ وهل استجاب المحتوى المعروض لرؤية إستراتيجية دقيقة؟ كيف بدت الخطط الإستراتيجية المطروحة؟ وما هي آفاقها؟ وكيف يمكن تذليل الصعوبات المتعلّقة بها؟ أمّا القسم الثاني من العمل سنهتمّ فيه بـ " مكانة التعليم والبحث والإعلام في الخطط الإستراتيجية التقريبية " وفيه سنحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة لعلّ أهمّها: إلى أيّ مدى استطاعت الإستراتيجيتين مقارنة المسألة التعليمية مقارنة علمية واقعية يمكن بموجبها أن نتبيّن علاقة السائد في مجال التعليم والبحث العلميّ برهانات التقريب وأهدافه المنشودة؟ وهل استطاع واضعو الإستراتيجيتين تقديم حلول عملية لتحويل التعليم والبحث من عائق تقريبي إلى محفّز ومساند لمجهود التقريبيين؟ وكيف تمّ التعامل هذا الملفّ الخطير؟ هل كان تعاملًا إجماليا أم تعاملًا تفصيليا منوّف فيه التعليم بحسب التخصصّات والمرجعيات؟ وكيف يمكن بلورة خطط إستراتيجية ناجعة تتعلّق بالإعلام؟...

أوّلًا: في طبيعة الإستراتيجية ومدى الحاجة إليها

تثير "الخطابات الإستراتيجية" عدّة إشكاليات تتعلّق بطبيعة هذه الخطابات وعلاقتها بالخطابات أخرى ومرجعياتها والأسس التي بنيت عليها والكيفية التي تشتغل بها والمعارف التي تستند عليها والجمهور المستهدف المعنيّ بما تتوجّه به من خطط وتوجيهات وملاحظات. ولقد لاحظنا انتشارا غير معهود لهذا

النوع من الخطابات أفقده أحيانا خصوصياته البنيوية والمضمونية. ولو تتبعنا المكتبات الإسلامية لوجدنا عددا لا حصر له من عناوين الكتب والمقالات تتخذ لها من "الإستراتيجية" و"الإستراتيجي" شعارا لها، ولكننا على مستوى التحليل لا نجد خطابا إستراتيجي بمفهومه المخصوص بقدر ما نجد حديثا عامّا ووصفا للوقائع والأحداث، وهذا يدعونا إلى التفكير في وضوح دلالات مصطلح "الإستراتيجية" وما المقصود بالخطط الإستراتيجية المطلوبة التي تطابق عنوان المحور الذي اخترنا العمل في إطاره؟ من يضع الإستراتيجيات، وما طبيعة الجمهور المستهدف المعنيّ بها؟ ما هي علاقة الإستراتيجيات بالتاريخ ووصف وقائعه وكيف تنظر إلى الحاضر والمستقبل؟ هل تقترب الإستراتيجيات دائما بذهنية الدفاع عن الذات أم تراها تتجاوز ذلك للتكفّل بمهمّة التنوير والعقلنة؟ إلى أيّ مدى تستفيد الإستراتيجيات المقترحة من سابقاتها أم أنّها تعتمد الفصل دون الوصل؟ ما مشروعية القول بضرورة التحوّل من إستراتيجيات المؤسسات إلى إستراتيجيات التأسيس بحيث يتحوّل التقريب من فصول وبنود إلى ثقافة وسلوك؟

لقد حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة التي تشغل كلّ باحثٍ اطّلع على إستراتيجيتي "الإيسيسكو" و"المجمع" وغيرهما من الإستراتيجيات المنشورة هنا وهناك في مجالات متعددة تتعلّق بالتقريب، واعتمدنا في ذلك سبعة مداخل قد تساعدنا على تمثّل أبعاد المحور "الخطط الإستراتيجية المطلوبة" وهذه المداخل هي:

* من الإستراتيجية إلى الخطط الإستراتيجية: الدلالات والتداعيات

* من إستراتيجيات الفصل إلى إستراتيجيات الوصل: من أجل تأسيس ذاكرة تقريبية

* من إستراتيجيات الدّفاع على إستراتيجيات التنوير

* من إستراتيجيات الخلاف إلى إستراتيجيات الاختلاف

* من إستراتيجيات التأريخ إلى إستراتيجيات التحديث

* من إستراتيجيات المؤسسة إلى إستراتيجيات التأسيس

1/ من الإستراتيجية إلى الخطط الإستراتيجية: الدلالات والتداعيات

جدير بالملاحظة أنّ الحديث عن "خطط إستراتيجية" منشودة كان جزءاً من أعمال المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية وبندا من بنود بيانه الختامي، إذا جاء في التوصية الرابعة من البيان "في مجال التخطيط الإستراتيجي يرى المؤتمر أنّّه يجب وضع الخطط المناسبة التي ترصد الآفاق المستقبلية" ([9])، وهذا الكلام على بساطته يعكس مجموعة من المعاني الخطيرة تجعلنا نتفكّر أكثر في دلالات الإستراتيجية وتداعياتها الفكرية ولإجرائية. ونتبيّن من خلال هذا النصّ القصير أنّ الإستراتيجية في الحقيقة إستراتيجيات فرعية تشغل بالتوازي لتحقيق الهدف الإستراتيجي العام، وهو هدف يرتبط أساساً وربّما حصريّاً بالمستقبل ودلالاته.

ولقد حاول محمد علي التسخيري في بحثه ([10])، الذي شارك به في المؤتمر والذي كان بمثابة الإستراتيجية المقترحة من قبل المجمع، أن يحدّد هذه المستويات المختلفة فضبط دلالات "الإستراتيجية" في علاقتها بمصطلحات أخرى من قبيل: رسالة المؤسسة، الأهداف الرسمية، الآفاق المنظورة، وأكّد أنّ الإستراتيجيات لا بدّ أن تهتمّ بالمستقبل بحسب ممّا يتطلّب "امتلاك نظرة مستقبلية" و"امتلاك قدرة تخطيطية إستراتيجية تراقب العلاقة بين الإمكانيات والفرص" ([11]).

ورغم أنّ التسخيري يكن عالم "إستراتيجيات" فإنّه استطاع أن يضبط المحور الأساسيّ لهذا التوجّه وان يجعل منه نشاطاً علمياً استشرافياً يمكن إدراجه في إطار "الدراسات المستقبلية" ولقد وجدنا في بعض مقالات مجلة "رسالة التقريب" ما يؤكّد هذا التوجّه خاصّة أنّ إدارة التحرير خصّمت ملفّاً في أحد أعدادها تناول قضايا "إستراتيجية التقريب" ([12])، ولكنّها اكتفت بمقالات ([13])، مؤتمر الوحدة الثاني والعشرين أو مقالات أخرى ([14])، لا علاقة لها بموضوع الملفّ.

ويبدو أن مشروع "الإيسيسكو" الإستراتيجي" اهتم بدوره بضبط دلالات مصطلح "إستراتيجية" فخصص الفصل الثاني للحديث عن "مفاهيم التقريب ومصادره" وتعرّض فيما تعرّض لمفهوم الإستراتيجية لغة واصطلاحاً، فهي من حيث بنيتها اللغوية تعني "تعني فن الإعداد والترتيب للوسائل التي يجب الأخذ بها في قيادة الجيوش" ويقصد بها اصطلاحاً، "عبارة عن خطة عمل الغرض منها الوصول إلى نتائج سريعة وفاعلة في إطار طرق العمل والوسائل المحددة بغرض تحقيق أهدافها المتوخاة أخذاً بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة والموانع والعوائق المحتملة وبغرض اختيار البدائل المحققة للأهداف" ([15]).

ولئن كانت ثنائية المدخل اللغوي والاصطلاحي مفيدة في تناول قضايا أخرى فإنّه من غير المفيد اعتمادها في هذه المسألة لأنّ هذا المصطلح ذو جذور أجنبية وكان من الأفضل البحث عن تاريخية هذا المصطلح كما تجلّى في الفضاء الأوروبي، ولئن كان المفهوم المقترح غير دقيق فإنّنا نستنتج منه وعي واضع بأهمية الرؤية المستقبلية في وضع الإستراتيجيات، وبضرورة تحويل الإستراتيجية العامة إلى "مجموعة الأسس والمبادئ والخطوط العامّة التي تقود عمليات التقريب بين المذاهب الإسلامية لتصل بها إلى غاياتها المقصودة" ([16])، وكأنّ مقارنة "الإيسيسكو" أدركت بدورها أهمية تحويل الإستراتيجية إلى خطط إستراتيجية تنفصل وتصل في الآن ذاته، وهذا الوعي مفيد ولكنّه لم يتأسّس تأسيساً علمياً محكماً لمحدودية الاستفادة من بقية التجارب العالمية فيما يتعلّق ببقية الأديان والحضارات والتقريبية فيما يتعلّق بتجارب التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة.

2/ من إستراتيجيات الفصل إلى إستراتيجيات الوصل: من أجل تأسيس ذاكرة تقريبية

إنّ تاريخ العلم يقوم أساساً على النقد والتواصل، فلا بدّ لكلّ مشروع يحمل رؤية ويقترح حلولاً أن يمرّ بمجموعة من المراحل تتمثّل في النقاط التالية:

- دراسة الموجود وتجميع كلّ التجارب التي تحققت في نفس الاختصاص ونقصد في هذا الإطار التجارب التقريبية

- تفكيك هذه التجارب وتحليلها وتبيين نقاط قوتها ونقاط ضعفها

- توثيق هذه التجارب وما تعلّق بها من ملاحظات نقدية واعتمادها مراجع يستند عليها المشروع المقترح

- صياغة المشروع بما هو تواصل لمجهودات السابقين

وتدفعنا هذا الملاحظة على طرح سؤال خطير إلى أي مدى اعتمدت استراتيجيتنا التقريب على قراءة علمية عميقة في "التراث التقريبي" منذ بداياته مع جماعة التقريب إلى الآن؟ وهل نسمع ونحن نقرأ نصوص الوثيقتين أصوات رواد التقريب بمختلف توجهاتهم الفكرية ورؤاهم التقريبي؟ هل نحن بصدد خطط إستراتيجية تقوم على الفصل أم الوصل أم على كليهما معا؟

لقد لاحظنا من خلال اطلاعنا على أدبيات التقريب المعاصرة في مختلف نماذجها أن لها لا تستحضر تجارب السابقين إلا في ما ندر ولذلك كثيرا ما نجد أفكارا يطرحها اليوم باحثون ومفكرون قد تناولها رواد التقريب الأوائل عرضا وتحليل ونقدا بطريقة أكثر وضوحا أحيانا من المعاصرين، ولذلك لا يمكن التقدم معرفيا وعلميا في مجال "التقريب" دون تمثيل آراء الرواد الأوائل وأخص بالذكر أعلام "جماعة التقريب" ([17])، بالقاهرة الذي استطاعوا طرح قضايا التقريب بجرأة وطرافة ورؤية "إستراتيجية" تستحق المتابعة والتدقيق.

ولئن تنبّهت إستراتيجيا "الإيسيسكو" لأهمية الوصل مع من سبق فإنّ سلام الأولويات كان مختلاّ عندها، ففي فصلها الأوّل " فقه الاختلاف وجهود التقريب بين المذاهب الإسلامية" ([18])، تعمّقت الإستراتيجيا في الحديث عن "الاختلاف بين الطوائف الإسلامية" قديما معتمدة مجموعة من الأحاديث في أهمية "التوحيد والائتلاف" مركزة على "احترام السلف لآراء المخالف" وضرورة "المحافظة على الأخوة مع اختلاف الآراء"، كما سردت في إطار حديثها من "جهود التقريب بين المذاهب الإسلامية" بعض الأخبار المتعلقة بالسلف في عصر الصحابة وأئمة المذاهب وصولا إلى تجربة "الجامعة الإسلامية" و"جماعة التقريب" ومؤسسة آل البيت والمجمع العالمي ومؤسسة الإمام الخوئي و"الإيسيسكو"، ولقد كان الحديث عن التجارب المعاصرة وخاصة تجربة "دار التقريب بالقاهرة" متسرّعا ومختزلا لا يفي بالحاجة ولا يعطي تلك التجارب حقّها.

ولم تكن مقالات مؤتمر الوحدة الثامن العشر المتعلّق بـ "إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية"

أفضل حال من إستراتيجية "الإيسيسكو"، فأغلب المداخلات لم تقف عند التجارب التقريبية السابقة ولم تحاول استثمار "الذاكرة التقريبية" التي تأسست بفضل مجهودات جمّة، وفي أحسن الأحوال يقوم البحث بتعريف "جماعة التقريب" أم "تجربة تقريبية" أخرى دون الوقوف عند بنيتها الفكرية وتمثّلاتها لقضايا التقريب وخطتها لتجاوز الصعوبات والعراقيل، وهذا التمشّي قد يكون مفيدا في صياغة "الخطط الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة التحديات اليوم حتّى لا نقع في التكرار واستنزاف الطاقات الذهنية والبشرية، وفي هذا الإطار تحدث عبد الرحيم محمد علي بن سلامة في مداخلته " قضايا التقريب بين المذاهب الإسلامية وأهمية: ماضيا حاضرا ومستقبلا" ([19])، عن "دار التقريب بالقاهرة" و"المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية بطهران" وندوات "الإيسيسكو" كما حاول محمد الدسوقي في مداخلته "قضية التقريب بين النظر والتطبيق" ([20])، الوقوف عند بعض تجارب التقريب في مصر.

ولقد حاول محمد علي التسخيري أن يعطي هذه التجارب حقّها فخصّص مبحثا من مداخلته ([21])، بعنوان "نبذة عن محاولات وتجارب سابقة لتنظيم إستراتيجية للتقريب بين المذاهب الإسلامية" تعرّض فيه لتجربة "دار التقريب" في القاهرة إذ "يلمح المرء الكثير من المعالم في هذه التجربة الرائدة وإن لم تكن خطوط الإستراتيجية واضحة تماما" ([22])، ولقد أكّد التسخيري أنّ البيان الأوّل للجماعة تناول بوضوح "الأسس التي يقوم عليها التقريب" وعلى هذا الأساس لا يمكن لنا أن نتفكّر اليوم في خطط إستراتيجية تقريبية دون استثمار ما توصل إليه السابقون في هذا المجال، وعلى هذا الأساس حاول التسخيري أن يقف أيضا على تجارب أخرى من قبيل "الميثاق التأسيسي للعلامة شمس الدين" وتجربة "مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية" وتجربة "الإيسيسكو" العلمية. ولئن حاول التسخيري إعطاء كلّ تجربة حقّها فإنّ المجال البحثي الضيق الذي قدّم فيه المداخلة لم يسمح له بمزيد التعمّق، ولكنّا يمكن أن نستفيد من كتابه "لمحات من فكر بعض الشخصيات التقريبية" ([23])، وكذلك من السلسلة التي أشرف عليها تحت عنوان "رواد التقريب" ([24]).

لقد أردنا من خلال هذا المبحث أن نوّكد حاجة التقريب لذاكرة تقريبية إذ من غير المنطقيّ أن يتجاهل واضعو الإستراتيجيات أو الخطط الإستراتيجية للتجارب السابقة في مجال اختصاصهم واهتمامهم، ولأنّنا نعتبر التقريب مشغلا ثقافيا معرفيا بدرجة أولى فإنّنا نوّكد على ضرورة اعتماد المنهج العلمي القائم على الوصل والنقد والتجاوز، فلا علم من عدم ولا معرفة دون أسس ومرجعيات ولا مستقبل دون

3/ من إستراتيجيات الدفاع على إستراتيجيات التنوير

لقد لاحظنا ونحن نباشر نصوص "الإستراتيجيتين" أن مقولة "المؤامرة" تكاد تحضر بوجوه مختلفة في مختلف الفصول والأقسام، وكأن الهدف من وضع "إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية" هو التصدي لمؤامرة يدبرها الآخر ويرمي من خلالها إلى تدمير الأمة وضرب وحدتها، ولقد خصصت إستراتيجية "الإيسيسكو" بحثاً تحت عنوان "كيد الأعداء لتمزيق صفوف المسلمين" ([25])، جاء فيه "إن أعداء الإسلام الذين اجتمعوا على محاربته في مختلف البلدان لم تفرق بينهم مسافات الخلاف الداخلية أو الخارجية في محاولاتهم تدميره وتحويل أهله عنه بكل وسيلة ظاهرة أو خفية اتفقوا وتوافقوا على كل هذا، وهم لا تجمعهم عقيدة صحيحة، ولا أخوة إيمانية صادقة، ولا كتاب سماوي حق، ولا رسول كريم يؤمنون به، فوحدت بينهم عدواتهم للإسلام" ([26])، وهذا الكلام خطير لعدو اعتبارات فصاحبه لم يحد من هم "أعداء الإسلام" ممّا يفتح باب التأويل على مصراعيه، والتأويل درجات بحسب ثقافة المؤول ومستواه العلمي وحسب النقدي فقد يؤوّل بعضها الكلام فيذهب أن عدو المسلمين الغرب كلّهُ أو بقية الديانات أو النظريات الغربية المختلفة... الخ.. وقد ينتج عن هذه التأويلات المختلفة صراعا خفيا وربّما مصرّحا به بين الحضارات والثقافات فهل يعني ذلك أن التقريب بين المسلمين هو هجر الآخر ومعاداته؟ هل يعني ذلك أن إستراتيجيات التقريب طلّت إستراتيجيات دفاعية تدافع عن نفسها ضدّ عدو متآمر يترصّدها في السرّ والعلانية؟ ألم يتحوّل الآخر المتآمر إلى شمساعة نعلّق عليها أخطاءنا وسلبياتنا ونواري من خلالها نقائصنا ونزيّن بها فشلنا وضعف خططنا؟

ليس من السهل أن نقبل بهذه الحقيقة لأنّ التقريب في أغلب تجاربه المعاصرة يبني خطابه على فرضية المؤامرة فيستنفر لها الذّاكرات ويحدّر الجمهور المتلقّي من مظاهرها وتداعياتها، وهذا ما يتجلّى بوضوح في مقال عبد العزيز بن عثمان التوجري "التقريب: مفاهيمه وأهدافه" ([27])، الذي شارك به في المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية، فأكد أن "قوى معادية تكالبت على ضرب الحصار حول العالم الإسلامي لإضعاف بنيانه واستنزاف إمكانياته وهدر قدراته والدفع به في الاتجاه المعاكس لحركة التاريخ المتصاعدة" ([28])، واحتجّ في ذلك بأنّ "المتأمّل في هذا التاريخ الممتدّ يجد أن ثمة عوامل خارجية دفعت إلى تاجيع الصراع وإذكاء العداوة والبغضاء وإضرار نيران الفتنة تحت مسمّى الصراع بين السنة والشيعة" ([29])، وعلى هذا الأساس فإنّ "المؤامرة" باقية لا تزول ما دام للمسلمين عدو يتربّص

بهم "ولعل" مقولة (التاريخ يعيد نفسه) تصدق في زماننا هذا فهي القوى الباطشة المهيمنة المحتلة للأرض والغازية للعقل والمستبدّة بالباطل بمصائر الشعوب، تسعى جاهدة لإيقاط الفتنة وبث روح الفرقة بين المسلمين" ([30]).

ويمكن لنا من خلال هذا الشاهد النصّي أن نتبيّن بعض ملامح الإستراتيجيات التقريبية المقترحة، فهي تسعى إلى التقريب بين المسلمين وتحبيب بعضهم في بعض من خلال استنفار الذاكرة التاريخية بما هي ذاكرة صراع بين الإسلام في عموميه والعدوّ المتربّص به في كلّ الأزمنة، وهذه الخطّة الإستراتيجية قد تكون مفيدة في استنفار الجماهير وتعبئتهم وتحميسهم للمشروع التقريبي بما هو مشروع دفاع عن الأمّة ولكنّها من جهة ثانية، تحول دون تشخيص حقيقي لأمراض الأمّة ومشاكلها ودون تبيّن مشاكل التقريب وصعوباته كما تنجّلى في الواقع التاريخي وكما يعيشها المهتمون بالتقريب.

إنّنا لا ننفي وجود خطط غربية لتقسيم المسلمين واستنزاف ثرواتهم ومواردهم وتحويلهم إلى سوق استهلاكية كبرى، فهذا أمر بديهيّ يعكس طبيعة التفكير الرأسمالي القائم على التوسّع والاستغلال، ولقد خصّص مجموعة من الباحثين عدّة كتب ودراسات تتعلّق بهذه المسألة، ولكنّا نحتز من تحويل خطط الغرب إلى سبب محوري في تخلّصنا وتشتتنا وجهلنا والحال أنّ الأمر متداخل متشابك فجهلنا وضعفنا واحترارنا من بعضنا وسوء تعامل بعضنا والبعض.. كلّ ذلك يسرّ نجاح الغرب في تمرير مشاريعه وتحقيق إستراتيجياته، وعلى هذا الأساس لا بدّ أن نتحلّ بمزيد من الجرأة والشجاعة والنقد الذاتي حتى نعرّف أنّ المشكل يكمن أساساً في ذواتنا ويعيش داخلنا وعليه لا بدّ من حلّ القضايا العالقة في ثقافتنا الإسلامية وأن نراجع الأسس التي بنيت عليها وأن نتحوّل لا فحسب من ثقافة "الكفر والإيمان" إلى "ثقافة الصواب والخطأ" كما جاء في الإستراتيجيتين بل إلى "ثقافة" كلّ إبداع فيها صواب، وهنا نجد أنفسنا في ثنائية الخلاف والاختلاف التي أرّقت القدامى والمحدثين على حدّ سواء.

4/ من إستراتيجيات الخلاف إلى إستراتيجيات الاختلاف

لقد عملت إستراتيجية "الإيسيسكو" للتقريب بين المذاهب الإسلامية على الحدّ من ظاهرة الاختلاف، ولكنّها في الآن ذاته تشرّع للاختلاف المحمود، وهذا المنزع قديم الجديد إذ أظهر عدد كبير من الأصوليين

والفقهاء والمفسرين تخوُّفاً من ظاهرة الاختلاف وكان الهاجس دائماً التقليل من هوَّة الخلاف، وفي هذا الإطار عملت الإستراتيجية في إطار ما طرحته من "أسس فكرية وعلمية للتقريب" على "تأكيد نقاء الشريعة الإسلامية وخلو مصادرها الأساس من الاختلافات الفكرية المناقضة لأساس الشريعة والعقيدة" ([31])، وأبدت تخوُّفها من اتساع "رقعة الاختلافات" ([32])، واقترحت لتجاوز الأزمة "البحث عن صيغ فكرية تنتقل بمسائل الخلاف من "خانة الأصول" التي يؤدي الخلاف حولها إلى "كفر وإيمان" إلى "خانة الفروع" التي معايير الاختلاف فيها هي "الخطأ والصواب" ميدان أساس للتقريب" ([33])، كم دعت إلى "جمع كلمة المسلمين ووحدة صفوفهم وتضييق هوة الاختلافات المذهبية" ([34])، ولكنَّها من جهة ثانية ترى أنَّ "المفهوم العملي للتقريب في هذه الإستراتيجية لا يعني بأيِّ حال إلغاء المذاهب أو إلغاء الاختلاف". ([35])

وهذا الاضطراب على مستوى تحديد الإستراتيجية المناسبة لمعالجة مسألة اختلاف قراءات المسلمين الفكرية والفقهية نجده بأشكال أخرى في إستراتيجية "المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية" إذ أكَّد إدريس هاني عدم أصالة الاختلاف في العصر الإسلامي الأوَّل عندما كانت الأمَّة "يغلب اتفاقها على اختلافها وتماسكها على تفرقها" ([36])، ولكنَّه من جهة ثانية يقرُّ أهمية الاختلاف العلمي بين المسلمين الذين استطاعوا "إنشاء مدارس متنوعة في شتى العلوم الإسلامية... فبهذا المعنى يكون الاختلاف العلمي رحمة بما يستدعيه من مواسعات علمية وتنوعات في الآراء الاجتهادية إغناء للفكر الإسلامي والعلوم الإسلامية" ([37]).

ورغم هيمنة الأصوات الداعية إلى استبدال ثنائية "الكفر والإيمان" بثنائية "الخطأ والصواب" في مجال الاختلاف الاجتهادي فإنَّنا نجد من يطمح إلى أكثر من ذلك ويرى أنَّ للحقيقة وجوه عدَّة وأنَّ كلَّ مجتهد مصيب في اجتهاده ولا فضل لمجتهد على آخر، ولقد وجد هاني إدريس في صدر المتألهين الشيرازي وهو يتحدث عن الفكرين الأشعري والشيوعي صوتاً يعبِّر عن "صدق النظريتين معا حيث أعلن بينهما ضرباً من المصالحة" ([38]).

لا بدّ في وضع خطط إستراتيجية تقريبية أن نحسم دون تردّد واضطراب وان نؤسّس للاختلاف المطلق دون مجاملات وتمنّعات فرحة أو تسع كلّ خلقه والحقيقة كلّ كيف قاربها وعدّرها عنها، والنصّ التأسيسي ملك رمزيّ لجميع المسلمين وغيرهم وكلّ له حقّ التأويل والفهم دون وصاية الأوصياء ووساطة الوسطاء، فبأيّ حقّ نصنّف الاجتهاد في فهم النصّ إلى "خطأ" و"صواب" وبأيّ حقّ نأسر الاختلاف بهذه الثنائية التي تعكسا دوما مركزية مذهبية ووهما بامتلاك الحقيقة دون بقية المسلمين. ولقد وجدنا في كتب التراث ما يؤكّد هذه الوجهة وما لم نجده عند المعاصرين أنفسهم، وفي هذا الإطار أكّد بدر الدّين الزركشي صاحب "البرهان في علوم القرآن" في مواضع متعددة من كتابه قابلية القرآن لتقبّل كلّ التفاسير والتأويلات فنجدّه يقرّ منذ مقدّمة كتابه على لسان سهل بن عبد الله أن " لا نهاية لفهم القرآن" ([39])، إذ في عملية تفسير القرآن " تتفاوت الأذهان و تتسابق في النّظر إليه مسابقة الرّهان" ([40])، وهذا يعني أنّ مسألة الاختلاف مسألة تأويلية بالأساس ممّا يدفعنا إلى التفكير الجدّي في صياغة خطّة إستراتيجية جذرية ننقل فيها من ثقافة الخلاف بما هو جدل وبحث عن الحجج والإقناع إلى ثقافة بدليّة تقوم على الاختلاف وتحافظ عليه ولا تخاف منه، وهذه الثقافة البدليّة لا تعيش مع ذهنية التخطئة والتصويب والوصاية ونفي الحقيقة عن المخالف في الملّة، وبهذا المعنى يكون الاختلاف رحمة للخلق وانتصارا للشرع والإنسان في الآن ذاته وانعكاس طبيعيّ لرهانات التاريخ وحاجياته.

5/ من إستراتيجيات التّاريخ إلى إستراتيجيات التحديث

لقد شدّ انتباهنا هيمنة المدخل التاريخي على الإستراتيجيتين، فتحوّلت "إستراتيجية التقريب" في أغلب الأحيان من استشراف للمستقبل وحديث عن المنشود إلى نقل لأخبار القدامى وقصصهم واختلافهم وعدلهم، وكان يمكن - في إطار إستراتيجي- القبول بنبذة قصيرة ولكن أن يتحوّل العمل إلى استرجاع للماضي البعيد وبحث عن حلول عند القدامى فهذا أمر لا يتماشى مع الفهم الإستراتيجي للمسألة. وجدير بالملاحظة أنّ إستراتيجية "الإيسيسكو" ركّزت كثيرا على هذا المدخل التاريخي ممّا استأثر بالجزء الأكبر من الكتاب، كما ركّزت بعض مداخلات مؤتمر الوحدة الثامن عشر على هذا المدخل فتحدّث عبد الكريم بي آزار الشيرازي عن "تاريخ تشكيل المذاهب الإسلامية وأسباب اختلاف الفقهاء" ([41])، وتحدّث محمد واعظ زاده الخراساني عن "التقريب بين المذاهب الإسلامية على ضوء الكتاب والسنة والاجتهاد الشامل" ([42]).

ولقد بيّنا في مستهلّ هذا البحث أنّ الإستراتيجية تفكّر أساسا في المستقبل فالماضي ليس سوى لحظة

عابرة نعتبر بها وما الحاضر إلاّ لحظة انطلاق إلى المستقبل وقاعدة نبني عليها منشودنا وعلى هذا الأساس لا بدّ لمن يضع خططا إستراتيجية أن يتحرّر من أسر الماضي وأن يخترق الحاضر بنظراته المستقبلية واستشرافاته الإستراتيجية، وعلى هذا الأساس أصبح من المشروع الحديث عن تحوّل من إستراتيجيات التّاريخ والبكاء على الأطلال إلى إستراتيجيات تحديثية تحقق التنمية وتذلّل الصعوبات التي اعترضت التقريب ومازات تعترضه.

وحتّى تساهم إستراتيجيات التقريب في تحديث العقل الإسلامي لا بدّ أن تنفتح على الواقع ومشاكل الإنسان الحقيقية وأن تدرج التواصل الإسلامي - الإسلامي ضمن مشغل أعمّ يتعلّق بالإنسان عامّة، ولذلك لا غرابة أن نجد بيان المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية يدرج بندا في بيانه الختاميّ يتعلّق بـ "تشجيع الحوار بين الثقافات وأتباع الأديان" وهذا يعني أنّ التقريب يتجاوز عند روّاده هموم الإنسان المسلم ليشمل هموم البشرية، فالحوار مع الذات لا يمكن فصله عن الحوار مع الآخر([43])، واحترام الغير في مواقفه وأفكاره وطقوسه يشمل المسلم وغير المسلم، ويمكن لمن يقرأ أدبيات تجربة "دار التقريب" بالقاهرة أن يلاحظ هذا المنزع في مقاربة المسألة.

6/ من إستراتيجيات المؤسسة إلى إستراتيجيات التأسيس

يرى بعض النقاد أنّ ضعف الحركة التقريبية المعاصرة يكمن في عزلتها وابتعادها عن هموم الشارع ومشاكل النّاس، فهي في أحسن الأحوال ندوات تعقد هنا وهناك أو كتابات يتداولها نخبة من المثقفين دون أن تصل إلى كلّ فئات المسلمين، وهذا الرأى يعكس بطريقة أو بأخرى أزمة تعيشها إستراتيجيات التقريب لأنّها لم تستطع أن تتجاوز "إستراتيجيات المؤسسة" إلى "إستراتيجيات التأسيس" بما هي إستراتيجيات تشمل كلّ عنصر من عناصر المجتمع مهما كان اهتمامه أو اختصاصه أو جنسه أو مكانته الاجتماعية.

وفي هذا الإطار يمكن لنا أن نطرح مجموعة من القضايا الفرعية تتعلّق بثقافة التقريب ونقصد بها تحوّل هاجس التقريب من موضوع حوار يعقد في المؤتمرات والملتقيات أو مقال ينشر في مجلّة أو كتاب إلى ممارسة ثقافية يكتسبها الطفل منذ تكوينه الأوّل وتلازمه في المدرسة والجامعة والعمل ويستحضرها

في نشاطه العلمي والإبداعي والاجتماعي وتحوّل بموجب ذلك إلى جزء من شخصيته، وعلى هذا الأساس يصبح احترام المخالف في المذهب والفكر سلوكاً تلقائياً لا من باب التصنّع والمجاملات كما نلاحظه اليوم عند كثير من الناس.

إنّ فضل المؤسسات التقريبية كما هو حال "الإيسيسكو" و"المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية" يكمن أساساً في تنظيم الندوات وإصدار الكتب والمجلاّت وهذه عمل مفيد ولكنّه لا يكفي، فما فائدة كتاب لا يُقرأ أو ندوة طُلّت حبيسة قاعة الاجتماعات... إنّنا لا نبالي إذا قلنا أنّ الباحث في مجال التقريب بين المذاهب الإسلامية في مختلف أرجاء العالم الإسلامي يجد صعوبات كبيرة في الحصول على أدبيات التقريب في تجاربها المختلفة وربّما كلّّفه الحصول على بعضها السفر وبذل الجهد والمال. ولذلك نقترح أن تكون الخطط الإستراتيجية المطلوبة لمواجهة التحديات المتعلقة بالتقريب خططاً تأسيسية بامتياز تفكّر في جميع الفئات وكلّ المجالات وتنظر في أيسر السبل لإيصال التقريب ثقافةً ورؤية إلى كلّ من يهتمّ أمر التقريب.

7/ من إستراتيجيات العلماء إلى إستراتيجيات الخبراء

لقد انتابتنا ونحن نقرأ نصوص الإستراتيجيتين عدّة أسئلة من قبيل من هو واضع هذه الإستراتيجية أو تلك وهل هو أهل لذلك؟ ومن يفترض أن يساهم في وضع الخطط الإستراتيجية؟ هل هذا العمل حكر على علماء الدين والباحثين في مجال الفكر الإسلامي أم تراه يتجاوز ذلك ليشمل عدّة خبرات في مختلف المجالات؟ هل يشرّع ذلك لاستبدال واضعي الإستراتيجيات السابقة بشريحة جديدة من المهتمين بوضع إستراتيجيات التواصل والتعارف؟....

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ممّا لم نطرح لا يمكن أن يتحقّق اعتماداً على وثيقة "إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية" الصادرة عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وذلك لعدم معرفتنا بواضعي هذه الإستراتيجية، ولقد حاولنا التعرّف على ذلك من خلال الاتصال بالمنظمة ولكنّنا لم نلق أيّة إجابة، ولكن يبدو من خلال بنية ما عرض وكذلك من خلال المحتوى الذي قدّم في هذه الإستراتيجية أنّ أصحابها علماء دين أو باحثين في مجال الإسلاميات، إذ لا نجد أثراً لخبراء

الإستراتيجيات والدراسات المستقبلية وعلم الاجتماع والإحصائيات وعلماء النفس والأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية كما لا نتحسس وجود رافد لسانیّ أو آلية من آليات تحليل الخطاب.... وهذا التغيب جعل الإستراتيجية ضعيفة الأداء معزولة عن سياقها التاريخي الكوني.

ولئن هيمن صوت العلماء ودارسو الإسلام على إستراتيجيا المجمع أيضا فإنّنا نجد فيها أصواتا متميّزة كما هو حال مداخلة محمد علي التسخيري([44])، الذي عمل قصارى جهده أن لا يتناول المسألة من منظورها التقليدي فضبط الخصائص الفنية للإستراتيجية وتحدّث عن مكوّناتها ومقوّماتها والسياسات الممكنة لتحقيق أهدافها، ويبدو أنّ التسخيري استفاد من بقية العلوم والمعارف واعتمد مرجعية تتجاوز مرجعية علماء الديّن وهذا توجّه مفيد وإن كان محدودا لا نكاد نجده إلاّ عند عدد قليل من الباحثين المساهمين بمقالات في مجلّة "رسالة التقريب"، ويمكن أن نذكر مثالين عن ذلك، يتمثّل المثال الأوّل في مقال محمد رضا رضوان طلب([45])، "إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية"([46])، وفيه تعرّض لمفهوم الاستراتيجية كم تجسّد في الثقافة الغربية من خلال عدّة علوم ومعارف، ويبيّن وجوه الاستفادة من النظريات الإستراتيجية المتاحة. أمّا المثال الثاني فيتمثّل في مقال عزت جرادات " نحو التكامل في العمل الإسلامي التعليمي..آفاق مستقبلية (دراسات ومقالات) "([47])، وفيه حاول أن يتناول المسألة التعليمية تناولا إستراتيجيا مستحضرا أهمّ البرامج العربية والإسلامية.

إنّ ضبط الأطراف الفاعلة والمستفيدة من "الخطط الإستراتيجية" المزمع انجازها وتطبيقها أمر مهمّ لأنّه يجعل من الفعل الإستراتيجي أكثر نجاعة وواقعية، ولذلك لا بدّ أن نتجنّب العموميات وأن نصرّح دون تلميح بالمعنيّ من "الخطاب الإستراتيجي"، فحديث وثيقة "الإيسيسكو" في فصلها الرّابع المتعلّق بمبادئ التقريب بين المذاهب عن أهمية "اللقاءات الفكرية والعلمية بين قادة الرّأي والعلماء والمفكرين والفقهاء الشرعيين"([48])، يجعلنا نتساءل ما المقصود بالعلماء والفقهاء والمفكرين وقادة الرّأي؟ وما الفرق بين هذه النماذج المختلفة؟ وهل أنّ التقريب يهتمّ هذه الفئات فحسب أم تراه يتجاوز ذلك لشمّل الجامعيين والأدباء والمسرحيين والسينمائيين والإعلاميين والموسيقيين والمشرفين على الجمعيات والمنظمات الحكومية والأهلية ورجال التعليم وخبراء التربية والاتصال والتكنولوجيا والمهتمّين بالإحصائيات والأعمال الميدانية وغيرها من الميادين المفيدة التي يضيق المجال بذكرها.

ولقد لاحظنا أن ما يعرض من أشرطة سينمائية أو أمسيات موسيقية في بعض البلدان الإسلامية قد يحقّ من التقريب ما لا تحفّقه موسوعات في الفقه أو مجلّدات في التفسير، وفي هذا الإطار ندرج على سبيل المثال بعض الأمسيات الموسيقية الإيرانية وبعض العروض الإيرانية التي تعرض بصفة موسمية بتونس ويقبل عليها الناس بكلّ فئاتهم وبصفة ملحوظة ويتابعونها بكلّ جدية ويتواصلون معها، أليس في ذلك تعارف وتقارب؟ وهل استطاع فقه التقريب أو تقريب الفقهاء أن يستقطب ما استقطبه الإبداع في هذا السياق المخصوص؟

إنّنا لا ننتقص في هذا الطرح من مجال معرفيّ دون آخر ولكنّنا نوكدّ أن كلّ مجال له روّاده وجمهوره وعلى واضعي الخطط الإستراتيجية المتعلّقة بالتقريب أن يستجيبوا لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية وأن يشركوا معهم في بلورة تصوّراتهم الإستراتيجية ومتابعتها الخبراء الممثّلين عن مختلف العلوم والفنون حتّى ننقل بجدّ ودون ترددّ من إستراتيجيات العلماء إلى إستراتيجيات الخبراء.

نخلص في نهاية هذا المبحث إلى القول بأنّ إستراتيجيتي "الإيسيسكو" و"المجمع العالمي" كانتا بادرتين جيّدتين في تحويل التقريب من مجرد هواجس وأفكار مشتتة إلى رؤية متكاملة خاضعة لتصوّر إستراتيجي، وكاننا منطلقا مشروعا للحديث عن خطط إستراتيجية تفرضها التحديات المعاصرة، ولكنّ التجربتين لم تخلوا من نقائص لا يمكن التقدّم في مجال التقريب إلّا بتذليلها والعمل على تجاوزها، وعلى هذا الأساس تجنبنا المجاملات واعتمدنا آلة النقد البذء الذي به تتواصل المعارف وبه أيضا يستقيم العمران.

ثانيا: مكانة التعليم والبحث والإعلام في الخطط الإستراتيجية التقريبية

لا نبالغ إذا اعتبرنا "التعليم" و"البحث" و"الإعلام" من أهمّ الآليات التي تساعد على إنجاح التقريب بين المسلمين أو تشيبتهم وتنفيذ بعضهم عن بعض. وهذه الثلاثية متداخلة يكمل بعضها البعض وهي تعكس في مجموعها وضعاً حضارياً يعيشه العالم الإسلامي وأزمة تمرّ بها مؤسساته.

ولقد انتبه رواد التقريب منذ البدايات إلى أهمية التربية على التقريب والتعدد والاختلاف والحوار فأكدوا على إصلاح التعليم ومناهجه وخاصة التعليم الديني([49])، ولا يمكن في إطار البحث عن الخطط الإستراتيجية المتعلقة بالتقريب أن نهمل هذا المدخل الأساسي، ولئن اكتفت إستراتيجية "المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية" بتلميحات في بيانها الختامي الصادر عن المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية، فإن "إستراتيجيا" "الإيسيسكو" حاولت التعمق أكثر في هذا المدخل التربوي.

لقد أكد بيان مؤتمر الوحدة الثامن عشر في بعض بنوده على ضرورة الاهتمام بالتعليم الجامعي أساسا ودعا إلى "التكامل بين المؤسسات التعليمية"([50])، والاهتمام بصفة مخصصة بـ "الدراسات المستقبلية الطويلة الأمد لترصد مسيرة الأمة بما يوضح لها مسيرتها"([51])، ونجد لهذه الإشارات الموجزة صدى على مستوى المداخلات التي قدّمت في المؤتمر، وفي هذا الإطار دعا إدريس هاني([52])، في مقاله "المواسعة والمسامحة: آليتان في تدبير الخلاف، من أجل إستراتيجيا للتقريب بين المذاهب الإسلامية"([53])، إلى "مزيد الاهتمام بالبرامج التعليمية وإصلاح تكيف التعليم الإسلامي في العالم الإسلامي مع متطلبات التقريب بين المذاهب" وهذا عنده "يستند إلى تقنيات تربوية متقدمة... بحيث تدرس مادة التقارب بين المسلمين إلى جانب دراسة المذاهب الإسلامية المقارنة"([54]).

وكما نلاحظ فإن إدريس هاني ركّز في طرحه على التعليم العالي الديني ولكن هاجس التقريب يتجاوز التعليم العالي فقط ولا يقف عند حدود مؤسسات التعليم الديني وبرامجه بل يشمل كل مستويات التعليم ومختلف المجالات المعرفية، فالطفل منذ نشأته يتأثر بمحيطه العائلي ثم المدرسي والثانوي وإذا لم يتلقن في هذه المرحلة أدب السّماع إلى الآخرين وحسن الحديث مع من يحاوره عدم التعصّب لرأيه والأخذ برأي الآخرين إذا كان مفيدا.... فإنّه من الصعب في مراحل متقدّمة من التعليم أن يتمثّل هذه القيم الأساسية في التواصل مع الآخرين وتحقيق العيش المشترك معهم. وعلى هذا الأساس لا بدّ أن نراجع كل برامج التعليم منذ مراحل وأُن نَجعل من "ثقافة الحوار" جزءا لا يتجزأ من تكوينه المعرفي والسلوكي والثقافي والمنهجي، ولقد أكد محمد مهدي التسخيري في مقاله "المحاور الإستراتيجية للتقريب"([55])، على هذه المسألة ورأى أنّ البعد التقريبي لا بدّ يشمل كل مراحل التعليم بداية من التعليم

وفي نفس الإطار دعت إستراتيجية "الإيسيسكو" إلى الاهتمام بـ "الجامعات والمعاهد ومدارس التعليم مجتمعة ومنفردة" ([57])، حيث "تبنى فيها عقول الناشئة وفيها تتكوّن مدارك الأجيال" ([58])، وهذا التصريح يعكس بوضوح وعي المنظّمة بخطورة المسألة التعليمية ودورها في تحقيق التواصل بين المسلمين أو تنافرهم بحسب طبيعة البرامج والأهداف المتعلقة بها، واقترحت المنظّمة في إطار بعث هيئة تابعة للإيسيسكو هيكلية وتنظيمية، ترعى شؤون التقريب في مراكز تجمعات المسلمين مجموعة من المهام يتعلّق بعضها بالمشغل التعليمي من قبيل:

- " إدماج مادة (ثقافة التقريب بين المذاهب الإسلامية) في كلّ مناهج المراحل التعليمية " ([59]).

- " دعوة الكليات والجامعات الإسلامية لتطوير مناهجها ومقرراتها وفتح آفاق معرفية جديدة، تتمثل في توسيع الدراسات الإسلامية العليا وتطويرها في إطار التقريب " ([60]).

ويمكن لنا أن نلاحظ من خلال هذين المقترحين أنّ "الإيسيسكو" عملت من خلال هذه الإستراتيجية على توعية أصحاب القرار في المجال التربوي بأهمية إدراج مادة "ثقافة التقريب بين المذاهب الإسلامية" في مختلف مراحل التعليم ولكدّنا لا نجد تصوّرًا تربويًا مضبوطًا يؤطّر هذا المقترح، فما المقصود - تربويًا - بمادة ثقافة التقريب؟ هل ستكون مادّةً مستقلّةً يُكوّن لتدريسها صنف مخصّص من المدرّسين أم تراها ستكون فرعًا من مواد أخرى من قبيل التربية الدينية والعربية والتاريخ...؟ هل نجد فعلاً من بين المدرّسين من هو قادر على تعليم هذه المادة وهل يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه؟ هل تلقّى المدرّس في مراحل تكوينه الجّامعي دروساً تقريبية تساعد على أداء مهامه؟ هل يمكن تقديم نفس المحتوى التقريبي لمختلف الأعمار والمستويات؟ ما هي الأسس التربوية والبيداغوجية التي لا بدّ من مراعاتها؟ هل نجد من

بين الدول الإسلامية من بادر بتطبيق هذا المقترح الذي صدر منذ نصف عقد من الزمن؟ وهل من الممكن فعلا تطبيقه؟....

الأسئلة المتعلقة بهذا المقترح كثيرة لا يمكن إثارتها في هذا المجال البحثي الضيق وكان يمكن للمنظمة باعتبارها مفوضة للنظر في قضايا التعليم في العالم الإسلامية أن تهتم أكثر بهذه المسائل وأن تجري بحوثا ميدانية في مختلف الأقطار الإسلامية وتوزع الاستبيانات على المتعلمين والمعلمين والمشرفين حتى ترى إمكانات التطبيق وأن تتحسس الصعوبات الممكنة. ونحن لا ندري إلى أي مدى راعت "إستراتيجية تطوير التربية في البلاد الإسلامية" ([61])، هذا لمنع التقريبي؟ وهل أدمجت "إستراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي" ([62])، هذا الخيار التربوي ضمن أولوياتها؟

لقد عدنا إلى "إستراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي" فلم نجد فيها ذكرا لإستراتيجية التقريب ولا حديثا عن تعليم "ثقافة التقريب" في مؤسسات التعليم العالي، ولم نجد غير حديث بسيط عن أهمية الحوار بين الأديان والحضارات ([63]).

وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن جدوى طرح "الإيسيسكو" فيما يتعلق بتعلم "ثقافة التقريب" وهل "ثقافة التقريب" هذه مادة يمكن تدريسها أم هي سلوك ثقافي ورؤية حضارية ودرجة من الوعي يفترض أن لها تلازم الإنسان بمختلف أصنافه في مختلف مراحل حياته في تعلمه وتعليمه وحديثه وسماعه وقراءاته وتأليفه، إنّه كلّ لا يتجزأ ومن التعسف أن نتعامل مع "ثقافة التقريب" بما هي ثقافة حوار وتعدّد واختلاف بهذه السطحية.

ولقد شاءت الصدفة أن أحضر حصّة تعليم لمادّة "ثقافة التقريب" بجامعة المذاهب الإسلامية بطهران ([64])، وتحدّثت مع الأستاذ الذي قدّم المحاضرة وأساتذة آخرين معنيين بالأمر فلاحظت أنّ هذا المجال المعرفي التربويّ مازال غامض المعالم من حيث الأسس والمنطلقات والمحتويات التربوية والمناهج المعتمدة والأهداف المقصودة من التدريس ومدى مساهمة المتعلّم (الطالب) في صياغة هذه

الثقافة وتمثّلها وتطبيقها على مستوى الحوار مع الآخرين. ولنا أن نتساءل في هذا الإطار هل يعني تدريس "ثقافة التقريب" المقارنة بين المنظومات الفقهية والأصولية والتفسيرية والحديثية المختلفة واستخراج نقاط الالتقاء بينها؟ هل يعني تدريسها التأريخ لحركات الإصلاح الديني وحركة التقريب بصفة أخص؟ هل أن "ثقافة التقريب" تعني البحث في مسألة الاختلاف بين المجموعات الإسلامية المتعدّدة والنظر في إمكانيات الحدّ من هوّة الخلاف أم هي العكس تعني النظر في جمالية "الاختلاف" وطرافة التعدّد ونجاعة التنوّع في الآراء والمواقف؟ هل تراها كل ذلك أم هي أشياء أخرى لم نذكرها؟....

من الصعب في هذا المجال البحثي الضيق أن نجيب عن هذه المسألة وأن نقترح تصوّراً لهذا المجال المعرفي، فهذا عمل يتطلّب مجهوداً كبيراً في إطار مؤسسات علمية مختصّة، ويمكن للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بحكم مهامها الموكولة إليها أن تضطلع بهذه المسألة على أنّ تعوّل في تصوّرها على خبراء متعدّدي الاختصاصات من قبيل المختصّين في علوم التربية وهندسة التكوين وعلوم التواصل والاتصال والعلوم النفسية والاجتماعية والعلوم المتصلة بالأنساق الفكرية والدراسات المقارنة للظواهر الدينية والحضارية وخبراء القانون وحقوق الإنسان واللغات والترجمة وغيرها ممّا يضيق المجال بذكره.

إنّنا نحتاج في إطار البحث عن مخططات إستراتيجية تتعلّق بالتعليم وتوظيفاته في التواصل البشري البنّاء والمتوازي إلى تعميق الرؤى وتجذّب الاستنتاجات المتعجّلة والمشاريع الإستراتيجية المحدودة الأفق، ولقد أحسّ عدد كبير من الباحثين اليوم بهذا الفراغ الإستراتيجي في مجال التربية ممّا دفع كمال حسني بيومي وهو أحد الباحثين في مجال "إستراتيجيات التعليم" في كتابه "تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم المفاهيم والمداخل والتطبيقات" ([65])، إلى إكساب الإنسان العربي مهما كان تخصّصه مجموعة من المهارات والمنهجيات تساعد في تحليل السياسات العامة على وجه العموم، والسياسات التربوية، والتخطيط التعليمي على وجه الخصوص، وتوفير له مجموعة من الآليات تيسّر مراقبة المشهد التربوي وتقديم خطط إستراتيجية مناسبة له.

نخلص في ختامة هذا المبحث أن "ثقافة التقريب" والحوار مع الآخرين تُكْتَسَبُ منذ المراحل الأولى من حياة الإنسان الذي يصقلها وينمّيها من خلال تجاربه الاجتماعية و"الوضعيات التعليمية الاجتماعية" التي يمرّ بها، وعلى هذا الأساس لا بدّ أن نراهن في وضع إستراتيجيات التعليم على القدرات الذاتية للمتعلم فهو قادر على التمييز بين الفاسد من الآراء والصلح منها إذا تربّى على الفكر النقدي الحرّ والمقاربات العقلانية واحترام الغير وعدم ممارسة الوصاية عليه والتواضع العلمي، وعلى هذا الأساس لا بدّ من تدريب المتعلّمين والمعلّمين على حدّ سواء على فنّ السماع وحسن إدارة الخطاب والكلام والتفاوض الاجتماعيّ وكيفية تحليل الخطاب مهما كان نوعه وفهم أبعاده وخلفياته والتفطّن إلى نقاط ضعفه، ويمكن تجسيد ذلك من خلال مجموعة من المداخل:

* التحوّل من التلقين إلى المشافهة: لا بدّ أن نحرّر منظوماتنا التعليمية من إملاء المحاضرات وتلقين الطلاب بطريقة آحادية، في المقابل لا بدّ أن نفصح المجال للمتعلمين في كلّ المواد لتبادل الآراء ونقدها وسماع مختلف وجهات النظر وتقويمها تقويماً علمياً بناءً.

* ثقافة التقريب لا تخصّ العلوم الدينية فحسب بل لعلّ تطبيقها في بقية المواد أنجع وأيسر، ونرى أنّ التقسيم التقليديّ للمعارف ومواد التدريس إلى مواد رئيسية وأخرى ثانوية مهمّشة قد لا يستجيب لتحديات "ثقافة التقريب"، وعلى هذا الأساس لا بدّ من مزيد الاهتمام بالمواد المهمّشة من قبيل الموسيقى والمسرح والفنون التشكيلية... في مواد مهمة في بعض المنظومات التربوية ولكنها مفيدة في مادة "ثقافة الحوار والتعدد والانفتاح"، ويمكن لطالب في بلد إسلاميّ ما أن يتعرّف على أعمال تشكيلية أو مقطوعات موسيقية أو فنون أخرى لشعوب إسلامية مخالفة له في اللغة والعادات وريّما في الانتماءات المذهبية والفكرية، ولكنّه سيشعر بتواصل متين معها قد لا يتحقق في سياقات دينية فقهية أخرى.

* العقل النقدي ضروريّ في بناء "ثقافة التقريب" ولا يمكن للفكر الإسلامي أن يتطوّر دون تزوّد به بآليات التحليل العقلاني والتدرّب على النقد البناء والتأليف، ولكنّ المشكلة أنّ بعض المنظومات

التربوية الإسلامية مازالت ترفض الفكر العقلانيّ النقدي وتمنع تدريس الفلسفة والفكر الحرّ وتصرّ على تصنيع عقول بائسة لا تتقن غير النقل والرواية وما ينتج عنهما من تعصّب وتزمت.

* لقد أثارت الثورة التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات والاتصال والتعليم عدّة أسئلة لا بدّ لواقع الخطط الإستراتيجية التعليمية مراعاتها تتعلق بمدى توظيف هذه التقنيات في التواصل الفكري والثقافي البنّاء وفي تبادل الآراء والتعارف بين أبناء الملّة الواحدة؟، إنّ النّاطر في الواقع التربوي اليوم يلاحظ إهمالا لهذا المدخل والتعامل معه في أحسن الحالات تعامل المجاملات والتصنّع.

2/ الخطط الإستراتيجية ورهانات البحث العلمي

لقد أكدّت إستراتيجيه "الإيسيسكو" عند ضبطها للإجراءات العملية الضرورية لسبل تنفيذ إستراتيجية التقريب على " تشجيع التعاون الإسلامي... وتشجيع تبادل الدارسين والباحثين والإسهام في توجيه الدراسات العلمية والبحثية "[66])، وهذا يعكس وعيا بخطورة غياب هذا التعاون ومغيرة غلق الأبواب أمام الباحثين ممّا يجعل البحث ضعيف الأداء لا يستجيب لتحديات الثقافة الإسلامية ورهاناتها المعاصرة، وفي إطار تذليل الصعوبات المتعلقة بالاختلافات بين المسلمين اقترحت الإستراتيجية فيما اقترحت "تشجيع البحث العلمي.. والعمل على الانتقال به إلى ما يواكب حاجيات العالم الإسلامي اليوم "[67]).

ولقد أكدّت إستراتيجية المنظّمة على أهمية البحث العلمي بأكثر عمق وتفصيل عند حديثهما عن "ميادين التقريب بين المذاهب الإسلامية" وجعلت من مراكز البحث والدراسات التخصصية: " أهمّ ميادين التقريب، حيث يمكن أن يتبادل فيها الخبرات البحثية واكتساب المعلومات عن المدارس الإسلامية ونقلها إلى روادها بأسلوب علمي صادق ومؤثر "[68]). وهذا الموقف مفيد لعدّة اعتبارات فهو من جهة يؤكد على ضرورة تبادل الخبرات البحثية، وهذا المدخل أساسيٌّ لأنّنا لا نجد تعاونا حقيقيّا بين الجامعات الإسلامية ولا يعرف الباحث في مجالها ما أُنجز في ذلك المجال في بقية الجامعات العربية والإسلامية ممّا ينتج عنه إضاعة للجهد والوقت والسقوط أحيانا في التكرار والاجترار...

والأخطر من ذلك حسب اعتقادنا أن أغلب الباحثين في العالم الإسلامي محرومين من بحوث تنويرية تأسيسية تنجز هنا وهناك ولكنها توأد حيثما أنجزت، وكم من بحث اطلّعنا عليه بعد نشره غير رؤانا وطوّر مفاهيمنا وعدّل منهجنا في مقاربة المسائل وتحليلها، ولا بدّ أن نذكر في هذا السياق خطورة غياب إستراتيجية فعلية وصارمة تتعلق بتبادل البحوث وتعميم الاستفادة منها، ولو طيّقنا ذلك في مجال "التقريب بين المذاهب الإسلامية" لوجدنا عدّة بحوث جامعية في مستوي الماجستير والدكتوراه وفي مستويات أخرى تساهم في التعريف بمختلف المنظومات الإسلامية بطريقة علمية صارمة بعيدا من الرؤى الدينية الضيقة، ولنا في التجربة الجامعية التونسية خير مثال على ذلك ولم نختر الحديث عن هذه التجربة من منطلق الحمية والعاطفة بل من منطلق اطلّعنا الجيد عليها وتميّزها في كيفية طرح القضايا وتناولها، ولقد نوقشت في جامعات تونس وخاصة في كليات الآداب عدّة بحوث في مجال الدراسات الحضارية تهتمّ بالفكر الشيعي الإثني عشري واليزيدي الإسماعيلي([69])، والإباضي([70])، وبمختلف اتّجاهات الفكر الإسلامي المعاصر وتتصف هذه الدراسات بمنهجها العلمي الصارم وتحرّرها من أسر الانتماءات المذهبية، وريّما كان من المفيد اطلّاع بقية الباحثين من جامعات عربية وإسلامية أخرى على هذه البحوث ولكنّ غياب إستراتيجية بحثية دقيقة وواضحة يحول دون ذلك.

إنّنا نعيش مجموعة الصعوبات البحثية لا تتماشى مع ما طرح من مقترحات في الإستراتيجيتين وخاصة إستراتيجية "الإيسيسكو"، فليس من اليسير على الباحث في مجال الدراسات الإسلامية بصفة عامة و"التقريب بين المذاهب الإسلامية" بصفة خاصّة، أن يظفر بالمعطيات المساعدة والمعلومات المدعّمة لنتائج بحثه بل قد يجد صعوبات في الاتصال بالجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحوث وكم راسلنا - في إطار إعداد أطروحة الدكتوراه حول التقريب - من مراكز علمية ومؤسسات معنية بالتقريب فلم نلق منها حتّى ردّ السلام والإعلام بوصول ما أرسلناه، بل الأغرب من ذلك أن نجد بعض المؤسسات العالمية الرّاعية للتقريب المنظّمة لندواته المصدّعة لإستراتيجياته لا تضع في موقعها عنوانا أو رقم هاتف أو عنوانا بريديا للاتصال بها وإن عثرت على إحدى هذه المعطيات واتصلت بغية التعاون وجدت الأبواب موصدة لا ردّ ولا إشعار.

إنّا نتحدّث بألم من منطلق تجربة عشناها شاركنا غيرنا من الباحثين فيها قد تدفع على الإحباط واليأس والتوقف عن البحث لولا إرادة الباحث وإصراره على مواصلة ما بدأ فيه. إنّ مشكلة البحث العلمي في مجال التفريب مشكلة تواصل وفتح أبواب التعاون وتبادل الخبرات ولا يكون ذلك من خلال التنظير وتبويب الفصول والبنود بقدر ما يكون بالممارسة والإنجاز، وأضعف الإيمان أن تجيب المؤسسة عن أسئلة الباحث وتوجهه وتوفر له ما أمكن من أدوات البحث وتؤمّن له فرص اللقاء بغيره من الباحثين للاستفادة منهم وإفادتهم.

ونظرا لارتباط البحث العلميّ بما تحقق من ثورات معاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فإنّنا نؤكد على ضرورة توظيف هذه التقنيات توظيفا علميا ييسّر البحث وحضاريا يكرّس التواصل والتعارف والتعاون، ويمكن تحقيق ذلك من خلال النافذات التالية:

* اعتماد آليات تواصل أكثر نجاعة من الآليات المتوفّرة حاليا، وتوفير الرّدود الشخصية على كلّ مراسلة يتوجّه بها باحث وتجذب المراسلات القارّة الآلية التي يتلقاها الباحث مهما كان موضوع رسالته التي توجه بها إلى المؤسسة

* توفير بنك معلومات يحتوي موسوعات وأطروحات ومقالات تعكس مجهود كلّ الجامعات ومراكز البحوث فيما يتعلّق بالتفريب وغيره من المجالات المعرفية المفيدة

* فتح فضاءات رقمية للحوار النزيه البنداء لتبادل الآراء والخبرات

* فتح فضاءات بحث جماعي مشترك في مجالات مخصصة

* توفير آليات النشر الرقمي قصد تجاوز صعوبات النشر الورقي

إنّ التخطيط لإيجاد إستراتيجية ناجعة في مجال البحث العلمي المنفتح على قضايا التقريب يتطلب الدقة والجرأة والواقعية، لأنّ تجنّب الدقة يورطنا في الفوضى وتجنّب الجرأة يفحمنا في المجاملات والمزايدات وتجنّب الواقعية يجعل من الخطط الإستراتيجية ضرباً من الوهم والإيهام. وعلى هذا الأساس نقترح مجموعة من المداخل نراها ضرورية ولم نجد الإستراتيجيتين قد وقفت عندها وهي كالتالي:

* **مناهج البحث:** إنّ أزمة البحث العلمي الجامعي أزمة منهجية بالأساس، بمعنى أنّها أزمة نوع لا أزمة كمّ، فعدد الباحثين على مستوى العالم الإسلامي لا يمكن حصره وعدد ما نوقش من رسائل جامعة وما هو بصدد الإنجاز يفوق كلّ تقدير، بل نجد في بعض الأقطار من يبيع الشهادات العلمية ويعير البحوث كما تعار الأشياء.. وهذا يعني أنّ كثرة البحوث لا تعني جودتها ونجاعتها بل نجد بحوثاً ساذجة لا تستجيب لتحديات اللحظة ورهاناتها، وعلى هذا الأساس لا بدّ من مراجعة المناهج المعتمدة في البحوث وخاصة في مجال الإسلاميات والعلوم الإنسانية. ولا حرج أن نفكّر بعمق وجدية في توظيف مناهج جديدة في دراسة الظواهر الدينية والمذهبية والعادات والتقاليد وتاريخ الأفكار من قبيل آليات تحليل الخطاب ومناهج الدراسات المقارنة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الديني وعلم النفس الاجتماعي وهندسة الثقافة واللسانيات التداولية.. وغيرها من المعارف المفيدة ممّا لا يسمح لنا هذا الإطار بذكرها وتحليلها وذكر فوائدها ونقائصها.

* **نشر البحوث:** يشكو قطاع نشر البحوث الجامعية عدّة صعوبات تتعلق بمحدودية الإمكانيات وغياب إستراتيجيات نشر واضحة، ويمكن للفضاءات الرقمية وما توفّره من آليات أن تذلل بعض هذه الصعوبات

* **تحقيق المخطوطات:** لا بدّ من الاهتمام بهذا المجال لأنّ قراءة التراث الواعية والناضجة قد تساهم في التقريب الثقافي بين المسلمين

* الترجمة: تحدّثنا في بحثنا ([71])، الذي شاركنا به في المؤتمر الحادي والعشرين للوحدة الإسلامية إلى أهمية الترجمة في التقريب، ونؤكد مرة أخرى على ذلك وخاصّة على ترجمة المؤلّفات ذات البعد التنويري العقلاني المكتوبة بمختلف لغات الشعوب الإسلامية.

نخلص في نهاية هذا المبحث إلى القول بخطورة مسألة البحث العلمي في علاقته بهاجس التقريب وخططه الإستراتيجية، ولا يمن تجاوز مشاكله العالقة دون مساهمة كلّ الأطراف في تقديم التصورات والحلول، ولا يمكن لعلماء الدين البتّ في مثل هذه القضايا بل لا بدّ من تشريك الأكاديميين والمختصّين في وضع البرامج وعلماء المناهج وخبراء هندسة البحث وغيرها من المجالات. ولعلّ من بين القضايا العالقة التي تحتاج بدورها على التحليل والدرس علاقة البحث بالإعلام؟

3/ الخطط الإستراتيجية المتعلقة بالإعلام: الصعوبات والآفاق

لقد تأكّد في السنوات الأخيرة أهمية الإعلام في توجيه الرأي والتأثير في الجمهور المتقبّل، بل لا نبالغ إذا ذهبنا أن الإعلام سحب من تحت علماء الدين البساط واستأثر دونهم بالتوجيهات الدينية وتوزيع الفتاوى العجيبة والغريبة، وتحوّل من عرفوا بـ "الدعاة الجدد" إلى مذبحين يديرون البرامج وينشّطون الأمسيات والاحتفالات وحصص الألعاب والترفيه، وأصبح الإعلام وجهها من وجوه الحياة الاجتماعية اليومية يتابعه الأفراد والجماعات وهذا يدفعنا إلى الحديث عن "سوسيولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام" ([72])، بما هي مدخل لفهم هموم الشارع والتحديات المتعلقة به.

ولقد تعرّضت إستراتيجية "الإيسيسكو" في فصلها الرابع المتعلّق بميادين التقريب إلى الإعلام ووسائل الاتصال واعتبرته "من الميادين المهمّة جداً، في كلّ ميادين عمليات تنفيذ إستراتيجية التقريب ومراحلها، بدءاً بمراحل التوعية والتنظيم والتخطيط وانتهاء بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقويم" ([73])، وهذه الأهمية تدفعنا إلى التساؤل عن واقع الإعلام الحواري التقريبي في مقابل ما نراه من انتشار سريع للإعلام الديني الاقصائي والفضائيات الدينية التي تعمل قصارى جهدها على تكريس

الذاكرات المذهبية وإثارة النعرات الطائفية وتجميد العقول واغتيالها ونشر ثقافة الخرافات الساذجة، الملاحظ أن هذه المشغل مازال لا يشدّ اهتمام المؤسسات الرّاعية للتقريب بين المذاهب الإسلامية بل لا نبالغ إذا ذهبنا أن إستراتيجياتها الإعلامية بسيطة ومحدودة ممّا يجعل شريحة كبيرة من الباحثين لا يعرفون هذه المؤسسات وما تنجزه من أنشطة.

ولقد دعا محمد مهدي التسخيري في مداخلته بالمؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية: "المحاور الإستراتيجية للتقريب" ([74])، إلى " دعوة الصحف والإذاعات وجميع وسائل الإعلام إلى نهج تقريبي منسق" ([75])، وهذا التأكيد على إصلاح حال الإعلام القائم وتوجيهه نجده أيضا عند عبد القادر الإدريسي في مقاله " الاعتدال والوسطية ونبذ التطرف والإرهاب " إذ أكّد ضرورة " توجيه وسائل الإعلام" ([76])، ولكن هل من الممكن حقا أن توجّه وسائل الإعلام هذه الوجهة؟ أليس من الأفضل لو فكّر أصحاب القرار في بعث فضائية وفق رؤية تعددية تقريبية واضحة يتحقق فيها العدل العلميّ وتنتفي فيها الوصاية واحتكار الحقيقة فتعرض أفكار الجميع وطقوسهم دون تصدّع أو مجاملات؟ إننا نستغرب وجود عشرات من الفضائيات تكرّس الجهل الحضاريّ والامية الثقافية وتمارس العنف الفكري والعقدي ولا نجد فضائية واحد تدرّب الناس على النقد العقلانيّ والفكر الحرّ والاعتراف بالآخر والقبول بالاختلاف والدفاع عنه؟

ونخلص في خاتمة هذا العمل إلى القول بأنّ الخطط الإستراتيجية المطلوبة في عملية التقريب بين المذاهب الإسلامية لن يكتب لها النجاح إلاّ متى تحلّت بالصرامة والجرأة والشجاعة في طرح الصعوبات والنقائص والعمل الجدي على تجاوزها. ولا يمكن لهذا العمل أن يكون محصورا في مجال معرفيّ دون آخر أو في فئة اجتماعية دون أخرى بل لا بدّ أن يخرق كلّ الفضاءات والميادين دون تفاضل أو تمييز.

ولقد تعرّضنا لبعض نقائص التجارب السابقة في الطرح الإستراتيجي المتعلّق بالتقريب لا من أجل التقليل من قيمتها بل بالعكس حاولنا أن نقف على أهمي الإستراتيجيتين ولكنّ المعارف لا تتقدّم إلاّ بالنقد البناء وتجاوز الموجود إلى منشود أفضل قد يذلّل ما علق بالتقريب من صعوبات ومعوّقات قد تحول أحيانا دون تقارب أهل الملاّة وتعاونهم.

الهوامش:

[2]. إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، 2004.

[3]. إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية (مجموعة مقالات)، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، المعاونة الثقافية، طهران، 2006.

[4]. جاء في موقع الإيسيسكو في شبكة الانترنت أن هذه الإستراتيجية اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي العاشر المنعقد في بوتراجايا - ماليزيا عام 2003 م، ولكن الوثيقة في صيغتها الرقمية لم تتحدث عن ذلك ولم نحصل على إجابة عن هذه المسألة من قبل العاملين بالمنظمة.

[5]. وهذه الإستراتيجيات هي كالتالي:

– إستراتيجية تطوير التربية الإسلامية في البلاد الإسلامية (1988).

– الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي (1991).

– إستراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية (1997).

– إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب (2000).

– إستراتيجية الاستفادة من العقول المهاجرة في الغرب (2002).

وأهملت الوثيقة إستراتيجية أخرى وهي "إستراتيجية تدبير الموارد المائية في العالم الإسلامي" التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في طرابلس عام 2003 م.

[6]. وهي : * الفصل الأول : فقه الاختلاف وجهود التقريب بين المذاهب الفقهية.

* الفصل الثاني : مفاهيم التقريب ومصادره.

* الفصل الثالث: تطور المذاهب الإسلامية.

* الفصل الرابع : ميادين التقريب.

* الفصل الخامس : أهداف التقريب.

*الفصل السادس : "إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية"، سبل تنفيذ إستراتيجية التقريب.

([7]). انعقد هذا المؤتمر بطهران بين 15 و17 ربيع الأول 1426 (2005) وكان موضوعه "إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية"

([8]). وهي:

* الفصل الأول: بحوث تمهيدية مفهوم التقريب وأهدافها.

* الفصل الثاني: أسس التقريب.

* الفصل الثالث: رسالة مجمع التقريب وآفاقها.

* الفصل الرابع: مجالات التقريب.

* الفصل الخامس: مبادئ التقريب قيمها وسياساته.

* الفصل السادس: عوامل التقريب.

* الفصل السابع: تقارير حول مسيرة التقريب بين المذاهب الإسلامية في أنحاء العالم الإسلامي.

([9]). أعمال المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية، ص519.

([10]). عنوان البحث " فكرة عن الإستراتيجية المقترحة للتقريب ونصها، ندم، ص 208-185.

((11)). ن،م، ص 187.

((12)). انظر العدد 47، محرم وصفر 1426 هـ، 2005 م، وورد الملف بين الصفحات، 121-202.

((13)). نذكر خاصة مقال محمد علي التسخيري " فكرة عن الإستراتيجية المقترحة للتقريب ونصها "ومقال محمد مهدي التسخيري"المحاور الإستراتيجية للتقريب".

((14)). من قبيل مقال وهبة الزحيلي " مسيرة التقريب بين المذاهب الإسلامية في بلاد الشام " ومقال عبد العزيز بن عثمان التويجري " التقريب: مفاهيمه وأهدافه ".....

((15)). إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، الإيسيسكو، ص 37.

((16)). ن،م، ص 37.

((17)). تأسست "جماعة التقريب" بالقاهرة سنة 1946، وترأسها محمد علي علوبة باشا (ت 1375 هـ، 1956) وقادها مجموعة من العلماء من قبيل عبد المجيد سليم (ت 1374 هـ، 1955) و محمد مصطفى المراغي (1364 هـ، 1945 م) و مصطفى عبد الرازق (ت 1366 هـ، 1946 م) محمود شلتوت (ت 1383 هـ، 1963 م) ومحمد المدني (ت 1388 هـ، 1968 م) وعلي الخفيف (ت 1398 هـ، 1891 - 1978 م) و عبد العزيز عيسى (ت 1415 هـ، 1994 م) وآية الله آغا حسين البروجردى، محمد تقي الدين القمي، ومحمد آل حسين آل كاشف الغطاء، وشرف الدين الموسوي، ومحمد جواد مغنية، وصدر الدين شرف الدين.... وتولّى محمد تقي القمّي الأمانة العامة للجماعة، وتوقّفت دار التقريب عن النشاط سنة 1979.

((18)). ن،م، ص 24-34.

((19)). أعمال المؤتمر الثامن عشر للوحدة الإسلامية،، ص 55-72.

((20)). ن،م، ص 93-100.

((21)). فكرة عن الإستراتيجية المقترحة للتقريب ونصها، ص 185-208.

(([22])). التسخيري، ص190.

(([23])). صدر سنة 2008 عن المعاونة الثقافية بالمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

(([24])). أصدر المجمع سلسلة "رواد التقريب" وتناول فيها عدّة شخصيات تقريبية.

(([25])). إستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية، الإيسيسكو، ص 25.

(([26])). نعم، ص 25.

(([27])). إستراتيجية المجمع، ص 73-92.

(([28])). نعم، ص 73.

(([29])). نعم، ص74.

(([30])). نعم، ص74

(([31])). إستراتيجية "الإيسيسكو"، ص 13.

(([32])). نعم، ص15.

(([33])). نعم، ص 21.

(([34])). نعم، ص37.

(([35])). نعم، ص38.

(([36])). هاني (إدريس)، الموسعة والمسامحة: آليتان في تدبير الخلاف، من أجل إستراتيجية للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ص34.

([37]). ن،م، ص36.

([38]). ن،م،، ص 47-48.

([39]). الزركشي (بدر الدين)،البرهان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (منشورات محمد علي بيضون)، ج 1 ص30.

([40]). ن،م، ج 1 ص36.

([41]). إستراتيجية "المجمع"، ص 11-34.

([42]). ن،م، ص 105-112.

([43]). انظر كتاب محمد علي التسخيري "الحوار مع الذات والآخر"، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، المعاونة الثقافية، 2005.

([44]). فكرة عن الإستراتيجية المقترحة للتقريب ونصها.

([45]). أستاذ في جامعة طهران.

([46]). رسالة التقريب، عدد 51، رمضان وشوال 1426 هـ، 2005.

([47]). مجلة "رسالة التقريب"، عدد 44،، رجب وشعبان، 1425هـ، 2004 م، 41-54.

([48]). إستراتيجية "الإيسيسكو"، ص 110.

([49]). في هذا الإطار تندرج كلمة رئيس التحرير :محمد محمد مدني، في العدد الثاني من مجلّة "رسالة الإسلام" لسان حال جماعة التقريب بالقاهرة، السنة 1، عدد2، أبريل 1949، جمادي الآخرة 1368،

([50]). مؤتمر الوحدة الثامن عشر، ص 518.

([51]). ن،م، ص 519.

([52]). باحث من المغرب.

([53]). ن،م، ص 35-45.

([54]). ن،م، ص 51.

([55]). ن،م، ص 279-324.

([56]). ن،م، ص 89.

([57]). إستراتيجية الإيسيسكو، ص 112.

([58]). ن،م، ص 112.

([59]). ن، م، ص 138.

([60]). ن،م، ص 138.

([61]). اعتمدها المؤتمر العام الثالث للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المنعقد في

عمّان عام 1988، وصدرت عن "الإيسيسكو".

([62]). اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في الكويت

عام 2006 م والمؤتمر العام الرابع لاتحاد جامعات العالم الإسلامي المنعقد في الكويت عام 2007م.

([63]). انظر القسم الرابع المخصص لـ " دور التعليم الجامعي في معالجة قضايا ومشكلات العصر"

([64]). هذه الجامعة تابعة للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

([65]). بيومي (كمال حسني)، تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم المفاهيم والمداخل والتطبيقات، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2009.

([66]). إستراتيجية الإيسيسكو، ص 140.

([67]). نعم، ص 104.

([68]). نعم، ص 113.

([69]). من ذلك نذكر بعض البحوث التي نوقشت بكلية الآداب بمنوبة (جامعة منوبة/تونس).

- فتحي الخيري، الغيبة لدى الشيعة الإمامية، شهادة الكفاءة في البحث، 1990، إشراف عبد المجيد الشرفي

- منصف بن عبد الجليل، الفرق الهامشية في الإسلام، أطروحة دكتوراه دولة، 1997، إشراف عبد المجيد الشرفي

- عبيد خليفي، صورة علي بن أبي طالب في المخيال العربي الإسلامي، شهادة دراسات معمّقة، 2004، إشراف منصف بن عبد الجليل

- جيهان عامر، بدء الوحي من خلال المصادر الشيعية الإثني عشرية: بحا الأنوار للمجلسي نموذجا، رسالة ماجستير، 2005، إشراف منصف بن عبد الجليل.

([70]). نوقشت بالجامعة التونسية عدّة أطروحات تتعلّق بالإباضية لعلّ أهمّها أطروحة فرحات الجعبري " البعد الحضاري للعقيدة الإباضية " كما ينجز الآن مجموعة من الباحثين بحوثا حول نفس الموضوع، كذلك نوقشت بجامعة الزيتونة عددا كبيرا من الرسائل والأطروحات لعلّ أهمّها:

- الفكر الدعوي عند الإباضية، عبد الله الريامي، 1997، رسالة ماجستير

- الرخص في الفقه الإباضي، خلفان بن سنان الشعلي، 2001، رسالة ماجستير

- أسس منهج التأويل في المدرسة الإباضية، محمد بن يحيى الكندي، 2002، رسالة ماجستير

- مصادر الفقه الإباضي في القرنين الأوّل والثاني الهجري، صالح بن خلفان البراشدي، 2004، رسالة ماجستير

- الولاية والبراءة عند الإباضية : المفاهيم والآثار، يحيى بن سالم الهاشلي، 2005، رسالة ماجستير

- علوم السنة عند الإباضية، أحمد بن يحيى الكندي، 2006، أطروحة دكتوراه.

([71]). عنوان المقال " من خطاب التكفير إلى ثقافة التقريب: بحث في الدلالات والمرجعيات والصعوبات والآفاق".

([72]). سوسيولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام عنوان كتاب لإريك ميغريه، جروس برس، 2009، ترجمة مورييس شربل.

([73]). إستراتيجية الإيسيسكو ص 115.

([74]). إستراتيجية المجمع، ص 324-279.

([75]). ن،م ص 300.

([76]). ن،م، ص 518.